مسرور بارزاني يدعو الأحزاب إلى إجراء حملاتها الانتخابية بشكل حضاري بعيداً عن التشهير



دعا مسرور بارزاني رئيس وزراء إقليم كردستان،اليوم الاربعاء،جميع الأحزاب إلى إجراء حملاتها بشكل حضاري، بعيداً عن التجريح والتشهير، معتبراً أننا جميعاً كردستانيون، وأبناء هذا الوطن، وعلينا التصرف بمسؤولية.

وفق بيان عن مكتبه تلقته المطلع:" عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، اليوم الأربعاء، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، وحضور نائب رئيس المجلس قوباد طالباني، وناقش خلاله عدداً من المسائل المهمة المدرجة ضمن جدول الأعمال.

وفي مستهل الاجتماع، أشار رئيس الوزراء مسرور بارزاني في كلمةٍ له إلى مجموعة من النقاط، أبرزها تحويل المدرسين المحاضرين إلى عقود، معرباً عن تهنئته للمدرسين المحاضرين بمناسبة هذا التحول، الذي سيتم تمويله من الإيرادات المحلية. وأعرب عن أمله في أن يلقى هذا القرار ترحيباً من قبل المعلمين المحاضرين، وأن يسهم في تعزيز جهودهم لخدمة العملية التعليمية والتربوية في إقليم كردستان.

وهنّأ رئيس الحكومة المتقاعدين في إقليم كردستان على توحيد رواتبهم مع رواتب أقرانهم في الحكومة الاتحادية، موضحاً أن ذلك جاء بعد التصويت والمصادقة على القرار في مجلس وزراء إقليم كردستان. وأشار إلى أنه على مستوى الحكومة الاتحادية توصلنا أخيراً إلى اتفاق بهذا الشأن، حيث حصل المتقاعدون في إقليم كردستان اعتباراً من هذا الشهر، على رواتب مماثلة لتلك التي يتقاضاها نظراؤهم في الحكومة الاتحادية.

وأكد رئيس الحكومة التزامه بدعم المطالب المشروعة للمتقاعدين، مشيراً إلى أن هذا الفئة التي أفنت جزءاً كبيراً من حياتها في الخدمة العامة تستحق كل الدعم والتقدير.

في ختام كلمته، تناول رئيس الحكومة موضوع الحملة الانتخابية المزمع إنطلاقها الشهر، مشدداً على أن الأحزاب السياسية تتمتع بحرية القيام بحملاتها وفقاً لقواعد وتوجيهات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ودعا رئيس الوزراء جميع الأحزاب إلى إجراء حملاتها بشكل حضاري، بعيداً عن التجريح والتشهير، معتبراً أننا جميعاً كردستانيون، وأبناء هذا الوطن، وعلينا التصرف بمسؤولية.

في الفقرة الأولى من جدول الأعمال، قدمت وزيرة الإقليم لشؤون البرلمان فالا فريد، وسكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم، مسودة قرار مجلس الوزراء التي تتعلق بتوحيد الإجراءات المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص والحقوق الدستورية لإقليم كوردستان.

وبعد مناقشات مستفيضة، صادق مجلس الوزراء بالإجماع على مسودة القرار كما هي، والتي تهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، مع احترام الخصائص الدستورية لإقليم كوردستان كما ينص عليها الدستور. ومن الجدير بالذكر أنه بعد عام 2014، ومع قطع موازنة إقليم كوردستان، حدثت قطيعة كاملة مع الحكومة الاتحادية، مما أدى إلى اعتماد نظامين ماليين ومحاسبيين مختلفين من قبل وزارتي المالية في الجانبين.

لذلك، وفي ظل المرحلة الجديدة للعلاقات بين الحكومتين، تُعد هذه الخطوة بالغة الأهمية، حيث ستساهم في إعادة تنظيم العلاقات المالية والمحاسبية بين الجانبين، ومعالجة معظم ملاحظات فريق الرقابة المالية المشترك بشأن الإيرادات والنفقات وملاكات حكومة الإقليم، بالإضافة إلى توحيد المستحقات المالية ورواتب الموظفين في عموم العراق، مما يصب في مصلحة موظفي الإقليم، والذي بدأ بتوحيد الرواتب التقاعدية.